

قضية

يعتمد سكان 80 في المئة من المباني في بيروت الكبرى، في حياتهم اليومية، على مياه الآبار الارتوازية الخاصة، ولأن الطبقات الارضية في هذه المنطقة هائعة لتخزين المياه الجوفية، فإن مصدر مياه معظم هذه الآبار هو البحر الذي تصب فيه مياه الصرف الصحي وعصارات النفايات والمصانع. البكتيريا البرازية التي اكتشفت مؤخراً في إحدى الآبار في الضاحية الجنوبية لبيروت ليس مستبعداً أن تكون موجودة أيضاً في عدد كبير من هذه الآبار، طالما ان المصدر واحد

80 في المئة من المباني تملك آباراً مصدر مياهها البحر الملوثة! سكان بيروت الكبرى يستحقّون بالمجارير!

ملوثة. لكن الإطمئنان سرعان ما يتلاشى مع تأكيد المدير العام لـ«مياه بيروت وجبل لبنان» جان جبران لـ«الأخبار» أن 80 في المئة من المباني في بيروت الكبرى تملك آباراً خاصة، وبالتالي، ليس مستبعداً أن تتضمّن مياهها المختبرياً نفسها طالما أن مصدر مياه الآبار واحد. فيما لا تملك وزارة الطاقة والمياه إحصاءً دقيقاً بعدد الآبار لأن تراخيص الحفر لا تتم عبرها حصراً.

غالباً ما يتسكّل وجود بئر ارتوازية خاصة في مبنى ما ميزة تشجع الزبائن على الاستملاك أو الاستئجار فيه. لكن هذه، بحسب الخبير الهيدروجيولوجي سمير زعاطيطي، هي في الواقع «وبال حقيقي»، أن زعاطيطي أوضح لـ«الأخبار» أن مثلث الدامور - راس بيروت - المرفأ الذي تقدّر مساحته بنحو 60 كيلومتراً مربعاً يحوي القليل من المياه الجوفية التي استنزفت عملياً لأن الطبقات الصخرية في هذه المنطقة مانعة للتخزين، وبالتالي فإن المياه التي تضحها الآبار ضمن هذا المثلث «مياه مالحة وكبريتية وملوثة لأن مصدرها البحر الذي تصب فيه أقينية المجاري وعصارات النفايات والنفايات السائلة للمصانع».

يؤكد مستشار وزير الطاقة والمياه خالد نخلة لـ«الأخبار» أنه ليست هناك إحصاءات لعدد الآبار في بيروت، إذ إن عدداً كبيراً منها غير شرعي، والخبير منها «مخفي» لا يمكن الوصول إليه، كما إن هناك آباراً خُفرت للاستعمال كجور صحية؛ وبلغت إلى أن حفر الآبار «بدا أيام الحرب الأهلية ولا يزال مستمراً، ورغم كل الإجراءات والأليات الصارمة التي وضعتها الوزارة على استصدار تراخيص لحفر الآبار لما لذلك من تداعيات سلبية، هناك جهات رسمية لا تزال تمنح تراخيص الحفر بطريقة غير شرعية»، ومن هذه الجهات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التي أبدعت ما يُسَمّى «رخصة لواء»

وهي عبارة عن إذن يصدر عن المدير العام يسمح بحفر بئر من دون دراسة

ومن دون أي مسوّغ قانوني. يوضح نخلة أن الوزارة اعتمدت مطلع 2010، مع تسلّم الوزير جبران خُفرت للاستعمال كجور صحية؛ وبلغت إلى أن حفر الآبار «بدا أيام الحرب الأهلية ولا يزال مستمراً، ورغم كل الإجراءات والأليات الصارمة التي وضعتها الوزارة على استصدار تراخيص لحفر الآبار لما لذلك من تداعيات سلبية، هناك جهات رسمية لا تزال تمنح تراخيص الحفر بطريقة غير شرعية»، ومن هذه الجهات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التي أبدعت ما يُسَمّى «رخصة لواء»

مع الوزارة في المستندات وتجري الكشوفات اللازمة ثم ترفع تقريراً إلى الوزارة بعد أن تعلق مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان عليه، لينتهي القرار بالوزير نفسه. قرّر نخلة بأن هذه الآلية الصعبة دفعت بالبعض إلى اعتماد طرق غير قانونية «فالناس في النهاية لا يصلحون الماء ويضطرون للجوء إلى هذه الأساليب للحصول عليه»، عملياً، بات الأمر أشبه بحلقة مفرغة: الآبار الخاصة تستنزف الآبار العامة التي توزع المياه على الناس فيخفّ إنتاجها، وعدم وصول المياه إلى المواطنين



عناصر الدرك يتفاحون بين خمسة آلاف و10 ألف دولار لنض النظر عن الحفر (مياهات طحطم)

لا تملك وزارة

**الطاقة احصاء حقيقيا
بعدد الآبار لأن التراخيص لا تصدر عنها حصرا**

لا تصدر عنها حصرا

بغائدة تصل نسبتها الى صفر في المئة من خلال المصارف التجارية بهدف خفض التلوث الصناعي. 18 مليون دولار قيمة الهبة التي يقدمها كل من البنك الدولي (15 مليون دولار) والحكومة الإيطالية (مليونان و300 ألف يورو)، للقيام بدراسات تستفيد منها ستة معامل تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة والشريك الإنساني مصرف لبنان. المعامل الستة التي ستوزع عليها الملايين الخماسية عشر، هي: «كانديا» و«سيمبورا» و«شاتنو كسار» و«سيكومو» و«اقساطلي» و«ماسنر تشينيس». لكن، ماذا عن المعامل والمؤسسات الـ 251 الواقعة على مجرى الليطاني في البقاع، والـ 723

رخصاً غير قانونية بالتوقف عن هذه

يدفعهم إلى حفر الآبار... وهكذا. لا تملك الوزارة، بحسب مستشارها، أن تفعل شيئاً حيال رخص الآبار غير الشرعية؛ «لسنا ضابطة عدلية ولا نتحرك إلا إذا تقدم متضرر سواء كان فرداً أو بلدية بشكوى»، لافتاً إلى أن الشكوى «يجب أن تقدم إلى الوزارة مباشرة لا إلى الدرك الذي لن يتحرك بطبيعة الحال»، وأشار إلى أن وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل نهب إلى هذه المشكلة في لجنة الأشغال وطبيعة الحال»، وأشار إلى أن وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل نهب إلى هذه المشكلة في لجنة الأشغال قبل أسابيع الجهات التي تمنح تسعيرة معروفة.

<div><div> </div><div>يتشرف</div></div>
الكاتب أحمد حسين مرّوة
بدعوتكم للحضور والمشاركة في حفل توقيع كتاب
ولدتُ رجلاً.. وأموتُ طفلاً
سيرة حياة المفكّر والأديب الشهيد
الدكتور حسين مرّوة
<p>وذلك عصر يوم الأربعاء 2018/10/24 – بين الخامسة والسابعة مساءً في دار النمر - شارع أمريكأ - قرب مستشفى طراد - كليمنصو</p>

تقرير

برعاية بكركي وضي غياب المعلمين

قانون جديد لتعديك السلسلة

وتبار المرده وتيار المستقبل. وينتظر أن يعقد اجتماع مائل، الخميس المقبل، لمتابعة النقاشات ووضع المسامّات الأخيرة على القانون. المفارقة أن مصادر في النقابة ركّنت إلى أنّ النواب، لا سيما المشاركين في اجتماع بكركي، لن يوقعوا على التعديل القانوني، قبل أن يراجعوا في الأمر الأساتذة النقابيين المنضويين في الأحزاب نفسها، أو هذا

كتمت نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، أسس، خطوات التصدي «للهجمة» التي يواصل اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة شنّها على حقوق المعلمين في قانون سلسلة الربّط والرواتب (القانون 2017/46)، على أن تعلن في مؤتمر صحافي غدا «سلسلة تحركات ولقاعات للضغط باتجاه تطبيق القانون بكامل مندرجاته، وتسمية من يقف وراء العرقلة إن كان في مجلس إدارة صندوق التعويضات أو على صعيد المؤسسات التربوية». في المقابل، يسعى الاتحاد بقيادة الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية إلى تمرير اقتراح قانون مجلّ محرّر لتعديل بعض أحكام قانون السلسلة، بغياب المعلمين. العنوان الأساسي للتعديل إلغاء الدرجات الست الاستثنائية لمعلمي المرحلة الأساسية الابتدائية والمتوسطة الذين يمثلون غالبية الجسم التعليمي الخاص، إذ لا يتجاوز عدد الأساتذة الثانويين 1500 أسنات من أصل 50 ألف معلم.

التعديل الجديد نوقش في اجتماع، عقد خلال سنتين بعد استكمال مشروع الوطني في بكركي، بحضور ممثلين عن المؤسسات التربوية الخاصة وبعض النواب المنتخبين إلى النّبار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية

مصدر في قوى الأمن الداخلي قال لـ«الأخبار» إن المؤسسة باتت أشبه بـ «قوى أمر واقع» في ظل غياب مؤسسات الدولة والإجراءات الروتينية المعقدة والقوانين المترهلة التي تضّر بمصالح الناس. وأوضح أن المؤسسة تمنح هذه الرخص «استجابة لحاجات إنسانية»، لكن هذه «الخدمة الإنسانية» باتت، بحسب أحد متقهدي حفر الآبار في الضاحية الجنوبية، «تجارة مربحة» إذ إن عناصر الدرك يتفاوضون على ترخيص البئر المكشوفة (في الشوارع الرئيسية)، نحو 10 آلاف دولار، وعلى الآبار التي تحفر في الزوارب الخلفية نحو 5 آلاف دولار؛ وفي أحيان كثيرة، يخفر، برخصة واحدة، أكثر من بئر في المنطقة نفسها بالتوافق بين عناصر الدرك ومتعهّد الحفر، وفق تسعيرة معروفة.

ما نقله عنهم بعض أعضاء المجلس التنفيذي في اجتماع النقابة أمس. مصادر الاتحاد تؤكد عدم قدرة المدارس على تطبيق قانون السلسلة، محفلة المسؤولية للمشرع الذي وضع أصحاب المدارس في وجه المعلمين. وأوضحت أن عدد المدارس التي دفعت الدرجات الست لمعلمها لا يتجاوز الـ8، مشددة على أن الاتحاد سيضغط لإقرار التعديل الجديد في اللجان المشتركة ومن ثم في

تحضير

سوبرماركت للمكفوفين: مسموح للمس!



تدرج المكفوفون مع ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تفدر وزارة الشؤون يسئهم بـ 3 من هن السكان (صيلم الموسوي)

وبطريقة أخرى يعرف انه يجب ان يتجه يساراً أو يمينا، كما «تعلّمنا كيف نوصل الصور التي أمامنا الى عقل الكفيف».

«أول مرة أكون في السوبر ماركت لحالي من دون اختي»، قال محمد مبنسما لدى انتهائه من التسوق، متمنياً تعميم التجربة. وهذا ما تؤكد عليه أبو زكي مشيرة إلى أن هذه «الخطوة الأولى ضمن مشروع ضمخ، ونأمل انتقال التجربة

إلى بقية المناطق والتعاون مع مؤسسات تجارية بشكل أوسع ليستفيد منها كل المكفوفين».

ولا توجد في لبنان إحصاءات دقيقة حول عدد المكفوفين، إذ اتهم غالباً ما يُدرجون مع ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تقدر وزارة الشؤون الاجتماعية نسبتهم بـ 3% من السكان، فيما تقدّرهم إحصاءات الأمم المتحدة بـ 10%. في السياق نفسه، تستعد جمعية «Red Oak»، بالتعاون مع المتحف الوطني الإيطالي، لإطلاق مشروع «أبواب... الرجا، اللمس» الذي يهدف إلى تسهيل دخول المكفوفين وضعيفي النظر إلى المتاحف. ينطلق المشروع في 29 الشهر الجاري بمعرض في المتحف الوطني يتضمن آثاراً ولوحات ومخوشات وموزاييك يسمح بلمسها من أجل التعرف عليها. وقد تم تدريب عدد من الموظفين على مراقبة المكفوفين كمرشدين لهم، بالتزامن، سنطيق الخطوة نفسها في متحفي سرسوق (الأشرفية) ومقام (جبيل)، على أن يجري نقل التجربة إلى متاحف أخرى.

هادي احمد

يدخل أحد المكفوفين إلى الـ «سوبر ماركت»، بعد أن يتصل مسبّقاً لـ«حجز» مرافق. لدى وصوله، يكون المرافق - الموظف في انتظاره ليحول معه داخل المتجر، ويشرح له ما يلمسه. الموظف، هنا، يصبح عين الكفيف.

في مبادرة هي «الأولى من نوعها في لبنان والعالم العربي» بحسب رئيسة جمعية «Red Oak»، دالين أبو زكي، قرّرت إدارة مؤسسة «marqet» في منطقة قريطم (بيروت) أن تتحوّل «مؤسسة صديقة للمكفوفين ولن يعانوا من ضعف النظر»، عبر مساعدتهم على التسوق من دون حاجة لمساعدة أحد من اصديقاتهم أو أقاربهم. تسهيلاً للمجه في المجتمع. بعد الموافقة على المبادرة التي تقدّمت بها الجمعية، بحثت إدارة المؤسسة في الطريقة الأفضل لمساعدة زبائنها من المكفوفين، وتقرر في المرحلة الأولى الاعتماد على العنصر البشري على حساب التكنولوجيا. وتم الاتفاق مع جمعية «الشيبيبة للمكفوفين» لتدريب عدد من الموظفين على التعامل مع الزبائن المكفوفين. على مدى أسبوعين، عمل رئيس الجمعية عامر مكارم على تدريب 10 موظفين على «تقنيات المرافق المنصر» مسربة التمييز بين الكفيف وضعيف النظر، والتدريب على التعامل بطريقة اللمس، فيحسب أحد من خصصوا للتدريب، «من خلال مسكة اليد يعرف الكفيف اذا كان هناك درج أمامه أو عائق ما،